فعالية استخدام بطاقات الدفع الالكتروني ضمن متطلبات التوجه بالتجارة الالكترونية

The effectiveness of using electronic payment cards within the requirements of the trend towards electronic commerce

د.بحري علي [1] Ali BAHRI

[1] جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة ali.bahri@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 21 /09/ 2020 تاريخ القبول:16 /11/ 2020 تاريخ النشر: 31 /12/ 2020

ملخص:

لقد أسهمت التكنولوجيا الحديثة في تعزيز الحاجة إلى ظهور بدائل متعددة للدفع غير مكلفة ومجردة من المادة، كما أن وسائل الدفع التقليدية أصبحت غير فعالة في عصر يتطلب السرعة في تسوية المعاملات والصفقات، هذا وتعد البطاقة البنكية الإلكترونية من أهم طرق الدفع الحديثة استخداما في تسوية تعاملات التجارة الالكترونية نظرا للفرص الكثيرة التي توفرها للأطراف المتعاملين بها في مقابل التحديات التي تحد من التوسع في استخدامها، وتتمثل أهميته في كونه يتناول تنظيما جديدا من أنظمة الدفع الإلكترونية لدعم التوجه بالتجارة الإلكترونية، الذي يتطلب ترسانة قانونية ومعايير الأمن والخصوصية لتعزيز الثقة والتزام التعامل بها.

كلمات مفتاحية: الدفع الالكتروني، البطاقة البنكية الالكترونية، التجارة الالكترونية.

تصنيف JEL: E51, E42.

Abstract:

The conventional means of payment are becoming ineffective in an era that demands speed for processing transactions and offers, so the electronic bank card represents the most important means of modern payment used in electronic commercial operations due to the number of opportunities offered by the concessionary parties in exchange for the challenges that limit the expansion of use, and its importance and as an agreement with a new electronic system to support the trend of electronic commerce, which requires an arsenal of laws and security and confidentiality standards to build trust and commitment which has pushed.

Keywords: electronic payment, electronic bank card, e-commerce..

Jel Classification Codes: E42, E51.

Résumé:

les moyens de paiement classiques deviennent peu efficace dans une ère qui exige le rapidité pour le traitement des transactions et les offres, alors la carte bancaire électronique représente les moyen le plus important du paiement moderne utilisé dans les opération commercial électroniques en raison des nombre occasions offertes par les parties concessionnaires en échange des défis qui limitent l'expansion de l'utilisation, et son importance et comme un accord avec un nouvel système électronique pour soutenir la tendance du commerce électroniques, qui demande une arsenal de lois et des nomes de sécurité et de confidentialité pour renforcer la confiance et l'engagement ce qui a poussé.

Mots-clés: paiement électronique, carte bancaire électronique, e-commerce.

Codes de classification de Jel: **:** E42, E51.

المؤلف المرسل: علي بحري، الإيميل: bahriali1961@gmail.com

1.مقدمة:

ينصرف مدلول العصرنة إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة في النشاط المصرفي، ما يتطلب مع ذلك عصرنة وسائل الدفع والسحب، نظم التحويلات المالية، إدخال الخدمات والمنتجات المصرفية الحديثة، ومن طرق الدفع الحديثة طريق الدفع باستخدام البطاقة البنكية الإلكترونية، وهو الذي سنقوم بدراسته ضمن بحثنا هذا، وتتمثل أهميته من كونه يتناول نظاما جديدا من أنظمة الدفع الإلكترونية؛ فالتجارة الإلكترونية قد ازدهرت في العديد من الجوانب، وعمليات البيع والشراء الإلكترونية ضمن الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، ولكن التعامل بالنقد الإلكتروني غير المتصل بالحسابات المصرفية كنظام

للدفع ضمن التجارة الإلكترونية لا يزال محدود، إلا بعض الخدمات الخاصة والمقيدة، إما لعدم المعرفة به، أو عدم حصوله على الثقة اللازمة في الوسط التجاري، كغيره من آليات الدفع والوفاء الإلكتروني المعروفة.

وعلى الرغم من أن البطاقة الالكترونية بطاقة أمريكية النشأة إلا أن الفضل في تطويرها يرجع إلى فرنسا من خلال نظام البطاقة الزرقاء (CARTE-BLUE) التي تبنت تنظيم الأحكام القانونية للبطاقات الالكترونية كأسلوب من أساليب الدفع الالكتروني، وبفضل التكنولوجيا الحديثة وما نتج عنها من استحداث للبطاقات الالكترونية في شكلها الحالي، وما تقوم به من وظائف متعددة، وتوسع نطاق استعمالها عبر العالم الذي تعدى حدود المعاملات المادية ليصل إلى عالم الانترنت وما يجري من خلالها من معاملات مالية في إطار ما يسمى بالتجارة الالكترونية.

وعلى ضوء ما سبق عرضه في المدخل تتجلى معالم إشكالية الدراسة والتي يمكننا صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى ملائمة بطاقات الدفع الالكترونية طبيعة التجارة الالكترونية في ظل فرص تطبيقها ومحددات تفعيلها؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في التطور التكنولوجي الذي تعرفه الصناعة المصرفية وذلك في ظل بروز مفهوم التجارة الالكتروني والذي لا تصلح له أليات الدفع التقليدية (الدفع النقد، الدفع بواسطة الشيك ...) ما أدى إلى ظهور أدوات دفع الكترونية تلعب دورا كبيرا في تطوير اقتصاديات الدول من خلال مساهمتها في تسهيل تسوية المعاملات المالية والتجارية.

2. الدفع الالكتروني باستخدام البطاقة البنكية

1.2 الدفع الالكتروني:

أما عن تعريف الدفع الالكتروني فقد ظهرت عدة تعاريف فقهية لعل أهمها التي عرفته بأنه المال أو العملة التي تتبادل بصفة الكترونية، يتضمن ذلك حوالات الأموال الالكترونية والدفع المباشر ويسمى أيضا النقود الالكترونية، وتكمن الحاجة إلى عمليات الدفع الالكتروني في تنفيذ الإجراءات الالكترونية، مثل تحويل الأموال بين البنوك والزبائن، الدفع للشراء عن طريق الانترنت مقابل الحصول على السلع والخدمات، تسديد فواتير الخدمات الأساسية (فاتورة الماء، الكهرباء، الهاتف،...).

ويعرف الدفع الالكتروني على أنه عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو لخدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإرسال البيانات عبر خط تليفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات (الرحيم، 2005-2004، صفحة 30).

وتكمن الحاجة إلى عمليات الدفع الالكتروني في تنفيذ الإجراءات الالكترونية، مثل (http://eapp.gov.ps/maineapp/c_dashboard/epaid، 2017):

- تحويل الأموال بين البنوك والعملاء؛
- الدفع للشراء عن طريق الانترنت مقابل الحصول على السلع أو الخدمات؛
- تسديد مستحقات الدولة على المواطن مثل غرامات المخالفات وغيرها؛
- تسديد الفواتير الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والهاتف وغيرها.

2.2 خصائص الدفع الالكتروني:

تكمن من أهمية أنظمة الدفع الالكترونية في ظل الخصائص التي تميزها عن الدفع باستخدام الوسائل أو الأنظمة التقليدية والتي نلخصها في هذا الجدول كما يلي:

الجدول 1: خصائص الدفع الالكتروني.

الطبيعة الدولية في الدفع الالكتروني	حيث يعتبر الدفع الالكتروني وسيلة مقبولة في جميع الدول في مختلف أرجاء العالم.
استخدام النقود الالكترونية	حيث تخصص لعملية الدفع الالكتروني نقودا عل شكل الكتروني، وتكون إما على شكل شرائح أو برامج، أو أقراص ذاكرة....
تسوية المعاملات الالكترونية عن بعد	إذ تسمح الانترنت ومختلف الوسائط الالكترونية بتسوية تعاملات الدفع والتي تتسم بالبعد بين أطراف التعامل.

أسلوب الدفع	وهنا يكون الدفع إما عن طريق بطاقات مخصصة للشراء عبر الانترنت، أو من خلال البطاقات البنكية العادية، كما يتم الدفع عبر شبكتين الأولى خاصة فقط بأطراف التعامل مع وجود علاقات مالية وتجارية مسبقة بينهم، والثانية عامة تتداولها الافراد دون وجود روابط مسبقة.

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على لوصيف عمار، **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة إلى الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008، ص 30.

3.2 البطاقات البنكية أهم طرق الدفع الالكتروني:

- **تعريف البطاقة البنكية**: هي إحدى أهم وسائل الدفع الالكترونية التي انتشرت على مستوى العالم انتشارا واسعا، حيث أصبحت من أنشطة الخدمات المصرفية التي تقدمها مئات الآلاف من البنوك وتجني من وراء ذلك أرباحا طائلة، وتمكن مئات الملايين من الزبائن (الأشخاص)من شراء حاجياتهم من السلع والخدمات، وسحب مبالغ نقدية بموجبها دون الحاجة إلى حمل النقود معهم من أجهزة الصراف الآلي (AMT) والتي تعمل 24/24 ساعة، كما توفر لهم إمكانية التعامل من خلال شبكة الانترنت وسداد الالتزامات المالية المترتبة على هذا المتعامل من خلالها، دون تحمل مشقة التنقل من مكان إلى آخر.

وتعرف البطاقة البنكية كذلك بأنها عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة إلى حمل مبالغ مالية كبيرة قد تعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الإتلاف (بشرى ، 2010، صفحة 135).

وتعرف بطاقة الدفع الالكتروني من وجهة نظر المصرفية على أنها أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات، مقبولة على نطاق واسع محليا ودوليا لدى الأفراد والتجار والبنوك، كبديل للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه للتاجر على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن شرائه للسلعة و/أو الحصول على الخدمة، على أن يقوم التاجر بتحصيل قيمته من البنك المصدر للبطاقة عن طريق البنك الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة للدفع، ويطلق على عملية التسوية بين البنوك الأطراف فيها اسم "نظام الدفع الالكتروني" والذي تقوم بتنفيذه الهيئات الدولية الراعية للبطاقات (حوالف، 2015-2014، صفحة 97).

- **أنواع بطاقة البنكية الالكتروني**:

- **البطاقات الائتمانية (CreditCard)**: وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع الدفع الآجل لقيمتها، بالإضافة إلى احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها الزبون نهاية كل شهر ومن أهمها بطاقة فيزا، بطاقة ماستر كارد، بطاقة أمريكان اكسبريس (DOMINIQUE، 2005).

- **البطاقات غير الائتمانية**: وهي تلك البطاقات التي لا تتيح لحاملها فرصة الحصول على ائتمان (قرض)، وتنقسم بدورها إلى (عبابسة، 2016، صفحة 348):

- **البطاقة المدينة**: هذا النوع من البطاقات يتطلب وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة، حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية والدفع من خلال تمكين المستفيد من سحب الأموال من صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا.

- **بطاقة الدفع المسبق**: حيث يقوم صاحب البطاقة الالكترونية بشحنها بمبلغ مالي وعند إتمام أي معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة.

- **بطاقة الحسم**: وهي تلك البطاقة التي تصدرها البنوك او الجهات المرخص لها ذلك قانونا وتستخدم من طرف صاحبها لخصم مبلغ من حسابه الجاري مباشرة لدفعه للتاجر، ويمكن الحصول عليها بعد فتح حساب لدى البنك حيث يقوم البنك بإصدار البطاقة للزبون وربطها بحركة حسابه، ولا يستطيع الزبون استخدامها سواء في عمليات السحب أو الدفع إلا إذا كان الحساب دائنا.

- **بطاقات الدفع (DebitCards):** تصدرها المصارف أو مؤسسات التمويل الدولية بناء على وجود أرصدة فعلية للزبون في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له.

- **البطاقة الذكية (Smart Chip Card)**: وهي بطاقة تفاعلية تتضمن ذاكرة دقيقة وشريط الكترومغناطيسي قابل للقراءة الكترونيا وبمقدوره التفاعل مع الوحدات الطرفية أو وحدات الصرف الآلي أو أي آليات أخرى للقراءة أو التسجيل، ويمكن للزبون شحنها بمبلغ معين من النقود وتخزين كافة البيانات الخاصة بحاملها (الاسم، العنوان، المصرف المصدر للبطاقة، المبلغ المصروف، المبلغ المتبقي) وهي تغني عن حمل النقود (خليل، 2000، صفحة 300).

كما تسمح هذه البطاقة بتخزين نقود أو وحدات الكترونية يمكن استخدامها في سداد أثمان السلع والخدمات، وتسمى بالبطاقة الذكية لأنها مزودة بذاكرة ذكية اشبه بالعقل الذي يخزن معلومات متنوعة يمكن استدعائها بطريقة منظمة في الوقت المطلوب، وكذلك لأنها تستطيع أن تجري العمليات الحسابية المعقدة، وتحمي نفسها بنفسها، كما أنها لا تعتمد على غيرها أثناء تشغيلها (غنام، 2007، الصفحات 17-18).

- **بطاقة الصرف البنكي (Charge Cards)**: إن هذا النوع من البطاقات يشبه إلى حد كبير بطاقة الائتمان من حيث الشراء الفوري والدفع الآجل، ولكن الاختلاف يكمن في فترة الدفع حيث السداد للبنك يتم بالكامل من قبل الزبون خلال الشهر الذي تم السحب فيه أي أن فترة الائتمان لا تتجاوز الشهر (الدوي، 2010، صفحة 55). ويعرف هذا النوع من البطاقة عراقيل تحد من انتشارها منها:

- انخفاض المستوى الثقافي ومستوى الدخل؛
- محدودية المدخرات الشخصية في شكل ودائع لغالبية المواطنين؛
- عدم معرفة أغلبية أصحاب الودائع الصغيرة لمزايا البطاقة وأساليب استخدامها؛
- تركيز البنوك في الدعاية والإعلان عن هذا النوع من البطاقات لدى فئة المواطنين أصحاب الدخول المرتفعة.

- **بطاقة الانترنت(Internet Card)**: أصدرت شركة ماستر كارد وفيزا كارد بطاقة خاصة بالتسوق والدفع عبر الانترنت تتميز بكونها لا تستخدم في عملية الشراء المباشر، وإنما يقتصر استخدامها في الشراء والتسوق عبر الانترنت، كما أن هذا النوع من البطاقات محدد بمبلغ صغير نسبيا وهذا تفاديا للمخاطر التي قد يتحملها صاحبها في حالة القرصنة والتعرف على رقم البطاقة واستخدامها دون إذنه.

4.2 الوسائط الالكترونية التفاعلية مع البطاقة البنكية الالكترونية:

- أجهزة الصراف الآلي (Automatic Teller Machine):

وهي أجهزة اتصال محوسبة تمكن الزبائن من الوصول للخدمات المصرفية المقدمة من قبل المؤسسات المصرفية من دون الحاجة للتعامل المباشر مع موظفيها، ويتم وضعها على الحائط الخارجي للمصرف ومسارات تحرك الزبائن أو بالأماكن العامة (كالمطارات، المجمعات التجارية،...) وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف، كما تتيح هذه الأجهزة للزبائن القدرة على مباشرة النشاطات المصرفية المختلفة على مدار 24 ساعة يوميا وطوال أيام الأسبوع وبتكلفة أقل بكثير عن تكلفة المصرفي، ويتم الحصول على خدمات هذه الأجهزة بواسطة بطاقة إلكترونية يحملها زبون المصرف، حيث يستخدم فيها رقم سري للدخول إلى حسابه، وهي وسيلة تستخدم في العديد من العمليات المصرفية مثل تحويل الأموال بين الحسابات لنفس الشخص أو المستفيد، والحصول على كشف رصيد مختصر، والسحب النقدي باستخدام بطاقات الائتمان (عياش و مناصرة ، 2013، صفحة 36)، يعني ذلك أن التعامل مع الآلة يتخذ شكل تفاعلي مباشر نمطه (زبون/آلة)، وتأخذ هذه الأجهزة ثلاث أشكال وهي (طه، 2006، صفحة 511):

أ- آلات الصرف بعيدة المدى: وهي محطات طرفية إلكترونية متواجدة في أماكن بعيدة جغرافيا عن مبنى المصرف، بحيث تعكس تلك الأماكن فرص تسويقية محتملة للتوزيع المصرفي، نظرا لوجود تجمعات من الزبائن الحاليين والمحتملين بها، إن الهدف الرئيسي من وراء استخدام هذا النوع من الآلات هو تحقيق درجة أكبر من الملائمة المكانية، ومن أمثلة تلك الأماكن النوادي الرياضية، المطارات...إلخ.

ب- آلات صرف داخلية: وهي آلات متواجدة داخل هيكل المصرف والغرض منها امتصاص الطلب الزائد، والهدف الرئيسي وراء استخدام هذا النوع من الآلات هو تخفيض الضغط الناتج عن صفوف الانتظار، يعني ذلك أن هذه النوعية من الآلات توفر الملائمة الأدائية للخدمة المصرفية المقدمة للزبون.

ت- آلات الصرف خارج مبنى المصرف: وهي محطات طرفية إلكترونية متواجدة حول المبنى الخارجي للمصرف بغرض توفير خدمات مصرفية بعد ساعات العمل الرسمية، أي توفير الملائمة الزمنية للخدمة.

- نقاط البيع الالكترونية (Electronic Point of Sale): وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية على اختلاف طبيعتها وأنشطتها، بحيث يمكن للزبون استخدام بطاقات بلاستكية أو بطاقات ذكية للقيام بأداء مختلف المدفوعات من خلال الخصم من على حسابه الكترونيا بتمرير هذه البطاقات داخل هذه الآلات المتصلة الكترونيا بحاسب المصرف.

3. الدفع الالكتروني في الجزائر

عرف تطور الصناعة المصرفية في الجزائر دخول النظامين الجديدين للدفع بين المصارف في الإنتاج سنة 2006، وهما نظامين آمنان، فعالان، وشفافان، ويستجيبان للمعايير المعدة من طرف أنظمة الدفع والتسوية لبنك التسويات الدولية، ويتعلق الأمر بـ:

1.3 نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة (ARTS):

يعرف (ARTS)بأنه نظام يخص أوامر الدفع التي تتم ما بين المصارف باستخدام التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو للدفع الفوري المحقق من قبل المشاركين في هذا النظام.

كما يعرف كذلك بأنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري اجمالي، نهائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة، ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة ببلد ما، من خلال الحسابات المركزية للمصارف (غياط و مهري ، 2013، صفحة 21).

حيث يقصد بـ: كل من التسوية الإجمالية بأنه كل عملية يجري تنفيذها في بنك الجزائر تكون على أساس إجمالي بعد التأكد من كفاية الرصيد، والتسوية الفورية دلالة على استمرارية العمليات دون انقطاع، ودون أن يكون هناك تأجيل لها، بالإضافة إلى أن إتمام عملية التسوية يتم في الوقت ذاته.

إن دخول هذا النظام (ARTS) قيد التشغيل (فيفري 2006) والارتفاع التدريجي في وتيرة تشغيله، نتج عنه أثرا معتبرا على تسيير خزينة المصارف لكون المدفوعات بين المصارف التي تعادل أو تفوق واحد مليون دينار والمدفوعات المستعجلة تجرى عبر هذا النظام، وتخص هذه المدفوعات المصرفية على حد سواء التحويلات لحساب المصارف والمؤسسات المالية المشاركة والتحويلات لحساب زبائنها.

الجدول 2: نشاط نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة للفترة (2014/2009).

السنة	نسبة تداول نظام (ARTS)	عدد العمليات	قيمة العمليات المنجزة (مليار دينار)	المتوسط الشهري			معدل النمو	
				عدد العمليات	مبلغ العملية الشهري	عدد أيام العمل	العمل	القيمة
2009	99.56	204736	649740	17145	54145	253	+05.40	+07.00
2010	99.93	211561	587475	17630	48956	254	+02.80	-09.60
2011	99.77	237311	680123	19776	56676	251	+12.80	+15.80
2012	99.77	269557	535234	22463	44603	252	+13.60	-21.30
2013	99.99	290418	358026	24202	29835	253	+07.70	-33.10
2014	99.99	314357	372394	26196	31033	253	+08.20	+04.00

المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على تقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (من 2009 إلى 2014).

يوضح الجدول أعلاه تطور نشاط نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلةخلال الفترة 2014/2009، حيث سجلت السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا في العمل بهذا النظام والدليل على هذا هو ارتفاع عدد العمليات

والقيمة المنجزة وذلك حسب المدة الزمنية، لذا نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع معدل نمو عدد العمليات والذي يختلف من سنة لأخرى، وهذا راجع إلى تغير في عدد أيام فتح نظام (ARTS)المبرمج في كل سنة.

ويعمل هذا النظام على تحقيق عدة أهداف من بينها نذكر (علي ح.، 2015-2016، صفحة 136):

- مسايرة المعايير والمقاييس الدولية في مجال مخاطر أنظمة الدفع وتأهيل القطاع المصرفي؛
- تخفيض مخاطر الدفع وتقليص المدة بين المصارف؛
- تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظام المقاصة الالكترونية؛
- تقليص تكلفة المدفوعات الإجمالية،
- ضمان الأمان والسرعة في المبادلات طبقا للمقاييس الدولية.

2.3 نظام المقاصة الالكترونية الخاصة بالجمهور العريض (ATCI):

إن نظام المقاصة الالكترونية المسمى (ATCI) الذي دخل في الإنتاج في شهر ماي 2006، يسمح بتبادل كل وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (صكوك، أوراق تجارية، تحويلات، اقتطاعات آلية، عمليات على البطاقات)، هذا النظام انطلق في الإنتاج بإدراج عمليات مقاصة الصكوك المضبوطة، في حين تم إدخال وسائل الدفع المضبوطة الأخرى في النظام بطريقة تدريجية (بنك الجزائر ، 2013، صفحة 119).

لقد ترجم تعميم صورة الصك الذي يمثل المقطع الأوسع في النظام بتحسن الخدمات المؤداة لصالح للزبائن (أمن المدفوعات، تخفيض الآجال، ارتفاع نوعية وموثوقية المعلومات المتعلقة بالمدفوعات).

يمتاز نظام المقاصة الالكترونية بمجموعة من الخصائص في كونه نظاما واضحا من جهة لأنه يحسب يوميا مقاصة الأرصدة المتعددة الأطراف لكل مساهم والتي تحول للنظام التسوية الإجمالي من أجل التسوية، ومحميا ذاتيا من جهة أخرى عن طريق تعريف الحدود القصوى المرخص بها للأرصدة المتعددة الجوانب المدينة، التي يراقبها باستمرار ويرسل رسائل انذار للقائم بإدارة النظام وللمشتركين المعنيين في حالة اقتراب الرصيد المدين لأي مصرف من الحد المرخص به.

إن هذا النظام محميا ضد مخاطر الاحتيال والقرصنة، بالنظر إلى أن المبادلات يتم اجراؤها عن طريق تحويل مجموعة من بطاقات المعلومات المؤشرة والمشفرة والموقعة وفقا لبرتوكول مؤمن موجه من مرشد مدمج مع أرضية التوصل أو الربط.

وبخصوص العمليات التي يمكن معالجتها بنظام المقاصة الالكترونية تتمثل في الشيكات، التحويلات، الاقتطاعات، عمليات السحب والدفع بالبطاقة المصرفية.

وتكمن أهمية هذا النظام (ATCI) في أنه يساهم في تحديث الخدمة المصرفية عموما وتطوير وسائل الدفع خصوصا بالإضافة إلى: تقليص فترات التحصيل فما بين المصارف، تنمية وتطوير وسائل الدفع الالكترونية، تقليص تكاليف المبادلات فما بين المصارف، تحسين المعلومات المعادة، وتأمين معالجة المبادلات فيما بين المصارف.

وبخصوص البطاقة البنكية في الجزائر فقد بدأ العمل بها سنة 1997 من خلال اصدار أول بطاقة تتضمن مساحة مغناطسية، حيث كان التعامل يقتصر على عمليات السحب فقط، وفي سنة 2009 جاءت فكرة الدفع عبر الانترنت وظلت مجرد فكرة وسنة 2010 تم المصادقة على هذا المشروع غير أنه لم يدخل حيز العمل إلى غاية سنة 2013 أين تم تنفيذ أول عملية عبر الانترنت، ومع نهاية 2016 تم إجراء أول عملية بيع إلكتروني عن طريق الدفع بالبطاقة لتذكرة طائرة عبر الخطوط الجوية الجزائرية، ويتم الإجراء بالدفع عبر البطاقة البنكية على مستوى 16 بنكا بين عمومي وخاص، حيث فتحت عدة مؤسسات هذه الخدمة لزبائنها، على غرار اتصالات الجزائر وموبيليس والخطوط الجوية وشركة المياه والتطهير للجزائر (سيال) و"جيزي" و"أوريدو" و"أمانة" للتأمين وصندوق الضمان الاجتماعي، حيث ستسمح هذه الخدمات الإلكترونية التي ستوفرها بصفة متتالية مجموعة ثانية من المؤسسات للزبائن والمشتركين بتسديد فواتيرهم عند شراء الوحدات الهاتفية وتذاكر الطائرة والتسجيل في تأمين السفر عبر بطاقة ما بين البنوك (CIB) عبر المواقع الإلكترونية 24 سا/ 24 سا و7 أيام / 7 أيام. كما أن أهم عنصر لتحديث الخدمات المصرفية في الجزائر هو تحديث وسائل الدفع بمختلف أنواعها وجعلها وسائل دفع الكترونية حتى يسهل

اعتماد الصيرفة الالكترونية في الجزائر، حيث قامت بعض المؤسسات المصرفية والمالية بتطوير شبكات الكترونية للدفع والتسديد من خلال إصدار بطاقات السحب مثل:

- بطاقة السحب من الصرفات الآلية لبريد الجزائر، وهي بطاقة مجانية مرتبطة بالحساب الجاري للزبون، حيث تمكنه من إجراء عمليات السحب من الشباك الآلي للأوراق النقدية لمبلغ يصل إلى حدود 20 ألف دينار جزائري في اليوم.
- البطاقة المصرفية، وهي بطاقة للسحب والدفع يستفيد منها كل شخص لديه حساب بنكي بالمصارف التي تتعامل مع بريد الجزائر، هذه البطاقة تسمح للزبون بتسديد قيمة مشترياته مباشرة من المتجر الذي يقبل التعامل معها.
- البطاقة المصرفية للسحب والدفع، متاحة لأغلب المصارف التجارية العمومية مثل القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المجلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط...إلخ.
- البطاقات العالمية (فيزا ماستر كارد)، وهي بطاقات متاحة الآن على مستوى المصارف الجزائرية مثل بنك لتنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، بنك الخارجي الجزائري، فمثلا بنك التنمية المحلية يمنح بطاقة فيزا لزبائنه المتعاملين من خلال شكلين من البطاقة (Visa Classic) و(Visa Gold). وعن تطور عدد البطاقات المصرفية ومختلف عمليات السحب والدفع والتي معظمها تعاملات سحب (99%)، والتي عرفتا ارتفاعا محسوسا خلال السنوات الأخيرة مثل ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول 3: عدد البطاقات المتعامل بها خلال الفترة (2009–2013)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد البطاقات البنكية	979933	850008	1.178.243	1.287.330		1.474.230
العدد الإجمالي للمعاملات	3.765.580	6.446.974	5.082.848	2.918.269		3.814.905
ATM	636	647	543	534	539	570
TPE	2946	3047	2965	2904	2737	3035

Source: TEBIB Hana, **La Monétique et le E-Citoyen en Algérie "Durant la Période 2005-2013", la Contrainte Culturelle Cas des Clients de la Banque Extérieure d'Algérie et la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural,** Revue des Sciences Humaines, N°34, Université Mohamed Khider, Biskra, 2014. P: 94.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد البطاقات المصرفية ارتفع من 596558 بطاقة سنة 2009 إلى 1.287.330 بطاقة خلال سنة 2013، هذا التطور يعكس أهمية البطاقة المصرفية في كونها من أدوات الدفع الالكتروني التي تعطي المتعاملين بها فرصة الحصول على خدمات السحب والدفع بسهولة وبسرعة طوال أيام الأسبوع و24 /24 ساعة، كما أن عدد عمليات السحب والدفع عبر هذه البطاقة عرف تطورا محسوس، حيث ارتفع من 2.615.169 سنة 2009، إلى 6.446.974 سنة 2011، إلا أنه تراجع عددها ليصل سنة 2013 إلى2.918.269.

3.3 فرص وتحديات البطاقة البنكية لدعم التوجه بالتجارة الالكترونية:

إن اتساع نطاق التجارة الالكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام بروز وتطور الدفع الالكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية والتجارية وكان الدفع يتم نقدا أو بواسطة الشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية، غير أن هذه الوسائل تتنافى مع التعاملات التي تتم عن بعد في بيئة الكترونية، كالعقود الالكترونية التي تبرم عبر شبكة الانترنت ومن هنا تظهر أهمية استحداث وسائل دفع (البطاقة البنكية الالكترونية) تتفق وطبيعة التجارة الالكترونية.

- **تعريف التجارة الالكترونية وأشكالها:** إن التجارة الالكترونية هي أحد المفاهيم الحديثة التي أخذت بالدخول إلى حياتنا اليومية المعاصرة، حيث أصبحت تستخدم في العديد من الأنشطة والتي ترتبط بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- **تعريف التجارة الالكترونية:** هناك عدة تعريف للتجارة الالكترونية من مناظير مختلفة نتطرق لها فيما يلي على سبيل المثال لا الحصر (الحجاج، 2010، الصفحات 09-10):

* **من منظور الاتصالات:** تعرف التجارة الالكترونية من منظور الاتصالات على أنها طريقة نقل المعلومات عن السلع والخدمات والمبالغ المالية المستخدمة في عملية البيع والشراء واستخدام الخدمات من خلال شبكات الكمبيوتر أو النت، أو أي وسائل اتصال أخرى.

* **من منظور الخدمات:** تعرف التجارة الالكترونية من منظور الخدمات على أنها تلك التي تخاطب رغبة المؤسسة والزبائن والإدارة للحد من تكاليف الخدمات وفي الوقت نفسه يتم تحسين الجودة وزيادة سرعة نقل الخدمات عن طريق الكمبيوتر أو النت.

* **من خلال منظور مستخدمي خدمة التسوق على النت:** وهنا يمكن تعريف التجارة الالكترونية بأنها مجموعة العمليات لاختلاق وتوصيل قيمة للمستخدم، ولإدارة العلاقة مع المستخدم بطريقة تعود على المؤسسة ومؤسسيها أو المنتفعين منها بالنفع الاقتصادي.

* **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):** تعرفها على أنها تنفيذ جميع عمليات البيع والشراء على الخط المباشر من خلال شبكة الانترنت، والتي تقوم على أساس التبادل الالكتروني للبيانات التي تتم بين مؤسسة أعمال ومؤسسة أعمال أو بين مؤسسة أعمال ومستهلك (محاجية و حمدي باشا، 2014، صفحة 169).

عرفت أيضا بأنها كل تبادل الكتروني يسهم في تعزيز الأنشطة التجارية والتسويقية في المؤسسة وإدارة العلاقة مع الزبائن والموزعين والموردين أو الشركاء التجاريين الآخرين (LAMBIN و CHANTAL، 2008).

- **أطراف التجارة الالكترونية:** تكمن أطراف التجارة الالكترونية في كل من البائع، المشتري والوسيط (المصرف) ونذكرها فيما يلي (غنيم، 2009، صفحة 37):

* البائع، وهو من يقوم بعرض المنتجات (السلع، الخدمات، المعلومات...) ضمن أحد مواقع الويب (Web)، والمعروفة بالمتجر الافتراضي.

* المشتري، وهو الذي يبحث عن السلع والخدمات التي يرغب في الحصول عليها، لذلك يتوجه إلى إحدى مواقع الويب التجارية التي تلبي له حاجياته وتشبع رغباته.

* الوسيط (المصرف)، يلعب المصرف دورا أساسيا في التجارة الالكترونية من خلال توليه مهمة تسيير المعاملات المالية للبائع والمشتري وتسويتها، كون الدفع يكون بين مصرف البائع ومصرف المشتري.

- **أشكال التجارة الالكترونية:** لقد صاحب ظهور التجارة الالكترونية ثورة كبيرة، تمثلت في تطور وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزيادة استخدامها، ليس فقط بالنسبة للمشروعات، ولكن أيضا على مستوى المستخدمين والمستهلكين في مجالي السلع والخدمات، حيث أن التجارة الإلكترونية هي مفهوم متعدد الأبعاد يمكن تطبيقه من خلال أكثر من شكل، والتي نستعرضها فيما يلي (إدريس، 2012، الصفحات 44-45):

* **التجارة الالكترونية بين مؤسسات الأعمال والمستهلكين (B.to.C):** يتواجد على شبكة الانترنيت العالمية مواقع لمراكز تجارية متعددة يستطيع المستهلك ومؤسسة الأعمال إتمام عملية البيع والشراء فيما بينهما إلكترونيا، حيث تقوم المؤسسات بعرض كافة السلع والخدمات المتاحة وتنفيذ إجراءات البيع والشراء وتتم عملية الدفع بطرق مختلفة، أكثرها شيوعا استخدام بطاقة الائتمان أو الشيكات الالكترونية أو نقدا عند التسليم، أو بأية طريقة أخرى.

* **التجارة الالكترونية بين الحكومة والمستهلكين (G.to.C):** يتم هذا النوع من التجارة بين المستهلك والإدارات المحلية، كأن يقوم المستهلك مثلا بدفع مستحقات الضرائب إلكترونيا ومن دون الحاجة إلى مراجعة الدوائر الحكومية الخاصة بذلك.

* **التجارة الالكترونية بين مؤسسات الأعمال ومؤسسات الأعمال (B.to.B):** تقوم مؤسسات الأعمال التي تطبق التجارة الالكترونية بتقديم طلبات الشراء إلى مورديها وتسليم الفواتير باستخدام شبكة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما تقوم بإجراء عملية الدفع من خلال وسائل إلكترونية عديدة، حيث يتم إجراء كافة المعاملات التجارية إلكترونيا بما في ذلك تبادل الوثائق.

*** التجارة الالكترونية بين مؤسسات الأعمال والحكومة (B.to.G):** تقوم الحكومة بعرض الإجراءات واللوازم والرسوم ونماذج المعاملات على شبكة الانترنيت ثم إجراء المعاملات إلكترونيا من غير أن يكون هناك تعامل مع مكاتب المؤسسات والدوائر الحكومية، ويعتبر هذا النمط أو الشكل حديث الولادة إلا انه سوف يتطور بشكل أوسع إذا قامت الحكومات باستخدام أوسع للتجارة الالكترونية.

- خصائص التجارة الالكترونية، ومبادئ تفعيل القواعد الحاكمة لها:

- خصائص التجارة الالكترونية: لقد انعكست أثار الثورة العلمية والتكنولوجية في النمو المتسارع للتجارة الالكترونية التي تتميز بعدد من الخصائص من أهمها (علي أ.، 2006، صفحة 56):

- تتخذ التجارة الالكترونية من الانترنت وسيلة لعرض منتجاتها وتسويقها، ومن ثم فإن التجارة الالكترونية تتم من خلال وسيلة تميزها عن التجارة التقليدية؛

- إن التجارة الالكترونية أداة واضحة لعولمة التجارة واضمحلال المسافات الجغرافية، حيث أن معظم العملية التجارية تتم عبر الانترنت من خلال مواقع افتراضية لا تعكس بالضرورة الموقع الجغرافي للمنتج والمستهلك والحلقات التي بينهما؛

- سرعة الاتصالات وسهولتها، وإمكانية إبرام الصفقات بين الأطراف المتعددة في مجالات التجارة والخدمات والمعاملات المالية والنقدية مما يوفر في الوقت والتكلفة؛

- سهولة الحصول على المعلومات اللازمة للنفاذ إلى الأسواق، وذلك من شأنه تشجيع المؤسسات على جذب الزبائن من خلال التركيز على الجودة؛

- التبادل الالكتروني أو الاعتماد على وسائل إلكترونية في عمليات البيع والشراء والتحصيل والسداد (عامر و سيد قنديل، 2012، صفحة 351)؛

- إمكانية التأثير المباشر على أنظمة الحسابات بالمؤسسة من خلال ما يسمى التبادل الالكتروني للبيانات والوثائق، مما يحقق انسياب البيانات والمعلومات بين الجهات المشتركة في العملية التجارية دون تدخل بشري وبأقل تكلفة؛

- إن التجارة الالكترونية تمكن المؤسسات من تفهم احتياجات زبائنها وإتاحة خيارات التسوق أمامهم بشكل واسع، وهذا بحد ذاته يحقق درجة عالية من الرضا لدى الزبائن، إذ يتمكن الزبون من معرفة أصناف وأسعار كل منتج والمفاضلة بينهما؛

- مبادئ تفعيل القواعد الحاكمة للتجارة الالكترونية:

لقد ثار جدل حول طبيعة التشريعات التي ستحكم سير التجارة الإلكترونية، وكيف يمكن حماية المستهلك من منتج لا يراه، وفي هذا الصدد تم وضع العديد من الاتفاقيات الخاصة بالتبادل الإلكتروني تناولت وضع إطار تنظيمي محدد يحكم المعاملات القائمة في التبادل الإلكتروني، للسلع والمعلومات، وخير مثال على ذلك الإطار الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأروبا في عام 1995 وكذلك قانون التجارة الإلكتروني الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1996 وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية على وضع مجموعة من المبادئ التجارية الدولية الموحدة للتجارة الإلكترونية، كما تسعى لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي كافة الجهات الدولية المعنية على مواصلة عملها في هذا المجال، على أن يتم الاسترشاد بالمبادئ التالية عند صياغة القواعد التي تحكم التجارة الإلكترونية تتمثل أهم هذه المبادئ في ما يلي (بريش و زيدان، 2004):

- يجب أن يكون لكافة الأطراف الحرية في إقامة العلاقة التعاقدية فيما بينهم على النحو الذي يرونه مناسبا؛

- يجب أن تكون القواعد محايدة تكنولوجيا أي لا تستلزم تكنولوجيا معينة؛

- يجب أن يتم تعديل القواعد القائمة حاليا مع تبني قواعد جديدة بالقدر الضروري أو المطلوب أساسا لدعم استخدام التكنولوجيا الإلكترونية.

- يجب أن تشمل العملية القطاع التجاري عالي التقنية، بالإضافة للمشاريع التي تدخل حتى الآن عالم الكومبيوتر.

في ظل هذه المبادئ يجب على كافة المؤسسات الدولية المعنية وضع أحكام أو مبادئ أساسية تستهدف القضاء على العوائق الإدارية والتنظيمية وتسهيل التجارة الإلكترونية.

وعن فكرة التجارة الالكترونية في الجزائر، فهي في الحقيقة لا تزال مجرد فكرة فحسب، ويعود ذلك لتطور القوانين المصرفية التي تنظم العمليات المصرفية الالكترونية والجزائر لا تزال بعيدة جدا عن وضع مثل هذه القوانين، كذلك، مشكل الأمية المعلوماتية، غياب الثقافة والوعي في التعامل المالي والتجاري الالكتروني، وفي هذا الصدد كشف وزير المالية عشية إطلاق أول عملية دفع الكترونية، عن عزم الحكومة بتحضير مشروع قانون جديد يخص التجارة الإلكترونية مما يجعل التعامل بها إلزاميا.

4.3 آليات استخدام البطاقة البنكية لتسوية التعاملات التجارية الكترونيا:

- **عملية الدفع بواسطة البطاقة البنكية عبر نهائيات الدفع (TPE)**: إن عملية الدفع باستخدام البطاقة البنكية تتم وفق أسلوبين أحدهما أسلوب مباشر أو داخل الشبكة (Online) والأخر غير مباشر خارج الشبكة (Ofline) (جليد و بركان ، 2011، صفحة 10).

الشكل 1: سير الدفع بواسطة البطاقة البنكية في الجزائر.

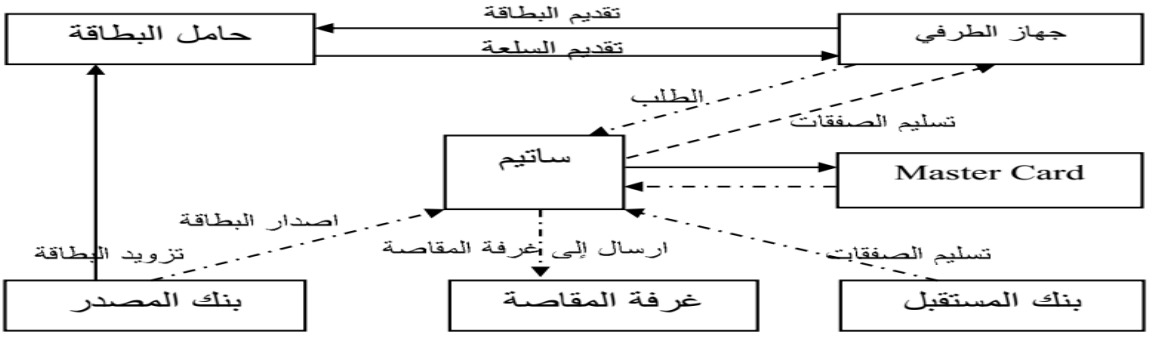

المصدر: عامر بشير، **تحديث البنوك التجارية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005. ص 171.

- **الأسلوب المباشر**: في هذا الأسلوب يكون البنك بشكل مباشر مع مركز البطاقات بواسطة شبكة اتصالات التي تسمح بإجراء التحويل الالكتروني للأموال من حساب صاحب البطاقة إلى حساب مورد السلعة أو الخدمة أو التاجر مباشرة، وهنا نميز بين عدة حالات كما يلي:

- **حالة الزبون حامل البطاقة والتاجر المورد ينتميان لنفس البنك**: وفي هذه الحالة وبعد تقديم البطاقة إلى التاجر، يقوم هذا الأخير بإدخال البطاقة في الجهاز الطرفي ويسجل الزبون رقمه السري والمبلغ المراد سحبه للتأكد من صحة البيانات ومعرفة حامل البطاقة بعد التنقل عبر شبكة اتصالات إلى مركز البطاقات لمعرفة حدود المبلغ المسموح به والتوقيع وكذلك ما إذا كانت البطاقة ضمن البطاقات السوداء، ثم يسجل بعدها الجهاز الطرفي الموافقة أو الرفض، فإذا كانت الموافقة يتم الاتصال بالبنك مصدر البطاقة وتحويل مبلغ الصفقة من حساب الزبون حامل البطاقة إلى حساب التاجر المورد بشكل آلي وفي وقت حقيقي.

- **حالة الزبون حامل البطاقة والتاجر المورد ينتميان لبنكين مختلفين**: في هذه الحالة عملية الدفع تكون بنفس الخطوات السابقة إلا أنها تختلف عن سابقتها في عملية التحويل يتم من حساب حامل البطاقة من البنك الخاص به إلى حساب التاجر المورد بالبنك الخاص به أو الذي يتعامل معه هو الأخر وذلك بإجراء عملية مقاصة الكترونية بين البنكين، وهذا بعد موافقة مركز البطاقات على إجراء عملية البيع، يقوم باتصال آلي مباشر إلى البنكين لإبلاغهما بالعملية والمبلغ، وبعد ذلك يحول المبلغ من بنك الزبون حامل البطاقة إلى بنك التاجر المورد بصفة آلية ومباشرة.

- **حالة البطاقة مصدرها بنك محلي (وطني) والتاجر المورد أجنبي**: وهنا عملية الدفع تتم بإدخال البطاقة في الجهاز الطرفي للتاجر للتأكد من أن البطاقة تستخدم خارج الحدود بالاتصال الآلي والمباشر بالمنظمة الدولية للبطاقة (فيزا كارد، ماستر كارد، أمريكان إكسبيرس....)، وبعد التعرف عليها وإعطاء الموافقة تتصل بمركز البطاقات ثم البنك مصدر البطاقة ويبلغه بالعملية والمبلغ المدفوع، وبالتالي يتم تحويل المبلغ من حساب الزبون حامل البطاقة إلى حساب التاجر المورد مع إجراء مقاصة الكترونية بين البنكين من خلال نظام (BASSLL) في ظرف عشر (10) ثواني.

- **الأسلوب غير المباشر**: أساس هذا الأسلوب هو أن الجهاز الطرفي غير مرتبط بشكل مباشر مع مركز البطاقات، ويمكن استخدام هذا الأسلوب عن طريق البطاقات الممغنطة والبطاقات الذكية، فبعد إدخال البطاقة على الجهاز الطرفي يتم التعرف عليها ويسجل بيانات الزبون بواسطة شريط خاص من ملحق الجهاز الطرفي بعد ذلك يقوم التاجر كل يوم بإرسال إشعارات البيع وملحقة لبيانات الزبون المتعامل معه إلى البنك الخاص به، ثم يتم اتصال مباشر بين البنك الخاص بالتاجر من مركز البطاقات إلى بنك الزبون فيحول المبلغ وإجراء مقاصة الكترونية إذا كانت بين البنكين شبكة اتصالات (حالة أصحاب الصفقة ينتميان لبنكين مختلفين).

- **الدفع الالكتروني بالبطاقة البنكية على شبكة الانترنت**: إن ما نقصده بالنسبة للدفع بواسطة البطاقة البنكية على شبكة الانترنت هو الدفع الحاصل بوسيلة الكترونية فعلية، في حين يمنح حامل البطاقة رقما أو رمزا سريا يستخدمه في عملية الدفع أو التحويل أو سحب الأموال نقديا، وغير ذلك من الخدمات التي تحصل جميعها عن بعد إما عبر شبكات مصرفية أو عبر شبكات خاصة مختلفة وإما عبر الشبكات العالمية ومنها بالتأكيد شبكة الانترنت ويصطلح على الرقم السري للدفع بالبطاقة بالتوقيع الالكتروني ويتم الدفع عن طريق الانترنت من خلال المراحل بداية بالدخول إلى الموقع الالكتروني لشركة المورد؛ واختيار المنتج؛ ملئ وثيقة مؤمنة خاصة بمعلومات الزبون (الاسم، اللقب، تاريخ ومكان الميلاد، الرقم السري، نوع البطاقة وتاريخ نهاية صلاحيتها...) (جليد و بركان ، صفحة 12)، وبعبارة أخرى يمكن للمستخدم عبر الانترنت وعن طريق موقع عنكبوتي معين تحديد المنتج (سلعة و/أو خدمة) الذي يلائمه بإدخال معلومات البطاقة، حيث يتم جمع المعلومات وإرسالها مرة في اليوم إلى المصرف، ويمكن لمالك الموقع الالكتروني والذي أسس ربط مباشر مع المصرف أن يفحص مباشرة فيما إذا كان المستخدم يملك بطاقة ائتمان كافي للدفع، والشكل التالي يوضح مخطط سير الدفع ببطاقة ائتمان عبر الانترنت.

الشكل2 : مخطط سير عملية الدفع بالبطاقة البنكية عبر الانترنت.

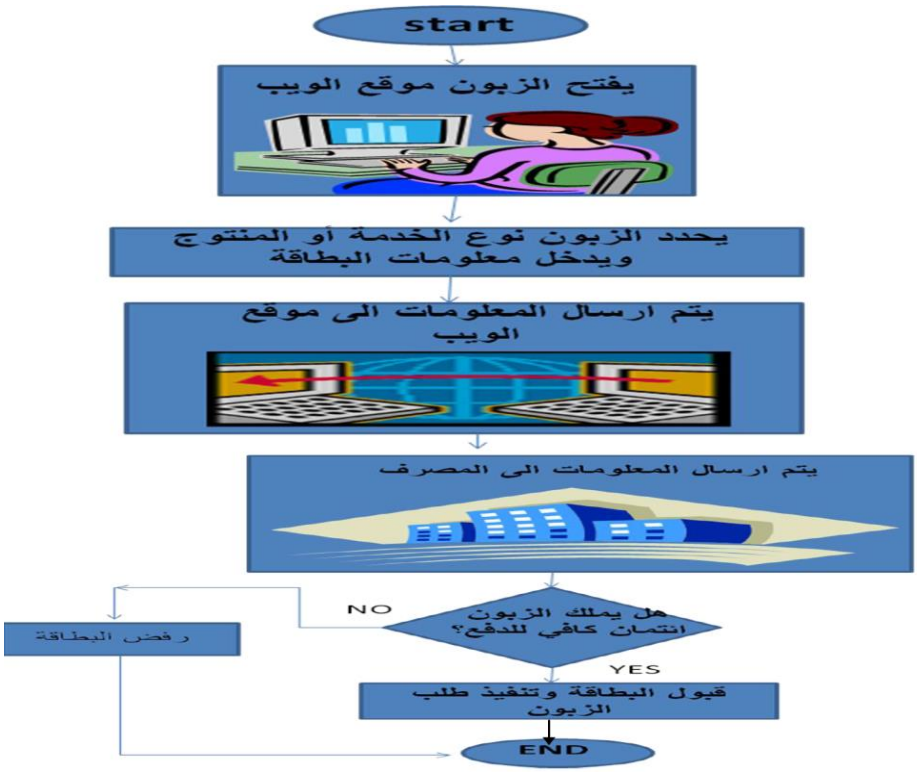

المصدر: من إعداد الباحث.

5.3 أهمية البطاقة البنكية الالكترونية في التجارة الالكترونية:

إن استعمال شبكة الانترنت في تسويق والمعاملات التجارية طرح الكثير من الإمكانيات وذلك منذ تسعينيات القرن العشرين، وبذلك استدعت الضرورة إلى استحداث وسائل دفع تكون ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الالكترونية، وقد استفادت الكثير من المؤسسات نتيجة لظهور شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية وعلى رأسها البطاقة البنكية

باعتبارها أهم وأشهر الوسائل الالكترونية للدفع وتسوية التعاملات المالية والتجارية الالكترونية نظرا للفرص أو المزايا الكثيرة التي توفرها منها سهولة ويسر الاستخدام بالنسبة لحاملها ويؤدي استخدامها إلى تقليل الفواتير والإيصالات الورقية المختلفة في شؤون الفرد والأسرة كما تتيح له استعمالها في الدفع والسحب على مدار 24 ساعة في اليوم، كما يتمتع حاملها من ائتمان مجاني لفترات معينة، كما يمكنه أن يجري صفقة شراء فورية عن طريق الهاتف أو شبكة الانترنت، كما يحصل حاملها على بعض الأسعار والخدمات بأسعار منخفضة، كما تسرع عمليات الدفع حيث تجري حركة التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق بها فورا، في الزمن الحقيقي دون الحاجة لأي وساطة، تشجيع عملية الدفع الآمن حيث تستخدم البنوك التي تتعامل من خلال نظم الدفع الالكتروني أجهزة خادمة تدعم برتوكول الحركات المالية الآمنة، كما تستخدم مستعرضات لشبكة الويب تدعم برتوكولات الطبقات الآمنة مما يجعل عمليات الدفع عبر البطاقة البنكية الالكترونية أكثر أمنا.

وبالرغم من الأهمية التي تحظى بها البطاقات البنكية الالكترونية للدفع والسحب والفرص أو المزايا التي توفرها فإنها في المقابل تعترضها الكثير من التحديات التي تعيق استخدامها في النظام المصرفي ومن ثم دعم التوجه بالتجارة الالكترونية ومن بينها نذكر:

- عدم استخدام البطاقة البنكية خوفا من الخطأ التقني الذي قد يحدث خلال عملية الدفع، بالإضافة للقرصنة وسرقة البطاقة؛
- وجود أزمة ثقة بين الزبائن والتجار وبين المؤسسات المالية التي تسير حساباتهم؛
- عزوف الأفراد عن طلب بطاقات الدفع الالكتروني كون عدد كبير من الزبائن ضعفاء ي التعامل مع لغة التكنولوجيات الحديثة، فكيف يمكنهم استعمال البطاقات الدفع الحديثة وحفاظهم على الرقم السري، وبالتالي تقرر اكتفائهم باستعمال الوسائل التقليدية (الدفع نقدا أو باستعمال الشيك...)؛
- محدودية ثقافة ووعي التجار في الدول النامية عامة والجزائر خاصة، الذين يتخوفون من الحصول على مستحقاتهم من خلال البطاقات البنكية ظن منهم أنه أثناء عملية الدفع هناك أطراف أخرى غير بنك الزبون على اطلاع بحساب التاجر وما يعنيه ذلك من التزامات تقع على عاتق التجار خاصة أولئك اللذين لا يصرحون بأرباحهم وبالتالي التهرب من واجبهم الضريبي.

5.الخاتمة:

إن طرق الدفع مثلها مثل التجارة عرفت هي الأخرى تطورا ملحوظ إما نتيجة للتطور التكنولوجي أو نتيجة لطبيعة التجارة الالكترونية التي لا يمكن أن تعتمد على طرق الدفع التقليدية التي تعتمد على الدعامة الورقية والتلاقي المباشر بين البائع والمشتري، إلا أن التجارة الالكترونية ذات الدعامة الالكترونية تحتاج إلى وسائل لا تعتمد على الدعامة الورقية والتلاقي المباشر لإتمام المعاملات، فكانت وسائل الدفع الالكترونية واولها وأهمها البطاقة البنكية الالكترونية ملائمة للسداد والتسوية في التجارة الالكترونية.

1.5.النتائج:

- تعد البطاقات البنكية الالكترونية وسيلة حديثة من وسائل الدفع الالكتروني لها طابع خاص تتميز به عن وسائل الوفاء الأخرى؛
- تعمل بطاقات الدفع والسحب الالكتروني على فتح آفاق واسعة للحصول على الخدمة المصرفية وتسوية التعاملات التجارية في أي وقت وفي أي مكان؛
- ضعف الحملات الإعلامية التحسيسية المخصصة للتعريف بالمنتجات البنكية الجديدة وأهميتها؛
- هناك الكثير من التحديات أو التهديدات التي تحول دون فعالية استخدام بطاقات الدفع والسحب لدعم التوجه بالتجارة الالكترونية في الجزائر، ويرجع إلى عدم جاهزية الجزائر لتطبيق تقنية التجارة الالكترونية وذلك في ظل غياب القوانين واللوائح المنظمة لهذا النشاط بالإضافة إلى التخلف الذي تعاني منه منظومة الاتصالات الداخلية بين البنوك إلى جانب نقص الثقافة والوعي اللازم لاعتماد مثل هذه الوسائل.

2.5.التوصيات:

- ضرورة اتخاذ قرارات شجاعة ومحسوبة من قبل البنوك العمومية والخاصة لإطلاق البطاقات البنكية الالكترونية ووسائل التعاملات الالكترونية الأخرى لتأهيلها للمشاركة في التجارة الالكترونية، فضلا عن تخفيض ضرائبها وعمولاتها عن خدماتها المقدمة الكترونيا، على الرغم من أن بعض البنوك خطت خطوات متحسبة بهذا الاتجاه لكنها ليست بمستوى تحقيق تجارة الكترونية أو تبادل مالي بحت؛

- العمل على التحسين التدريجي لعمليات السحب والدفع وذلك من خلال تقليل الأخطاء الناجمة عن استخدام أجهزة الصراف الآلي (ATM) ونهائيات الدفع الالكتروني (TPE)؛

- ضرورة القيام بالحملات الدعائية والتحسيسية لأهميتها في تشجيع استعمال البطاقات البنكية وتشجيع الزبائن (الأفراد) على استخدامها وقبولها كونها وسيلة دفع وسحب أمنة وموثوقة؛

- ضرورة إقناع التجار بمدى أهمية نهائيات الدفع الالكتروني كونها تشكل وسيلة لتأمين أفضل لأموالهم ومحاسبة داخلية آلية، بالإضافة ضمان عمليات الدفع؛

- يجب التركيز على البطاقة البنكية وتوفيرها في الأسواق كونها ستساهم في انتشار التجارة الالكترونية.

6. قائمة المراجع:

- إدريس ,م .س .(2012) .أثر التسويق الإلكتروني على المزيج التسويقي للخدمات المصرفية دراسة تحليلية على المصارف السودانية .أطروحة ذكتوره في نظم المعلومات ,معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ,جامعة ام درمان، السودان.
- الحجاج ,ي .أ .(2010) .*التسويق الإلكتروني والتجارة عبر النت* .éd)الأول .(دمشق، سوريا :دار الوليد للنشر.
- الدوي ,إ .ع .(2010) .*التجارة الإلكترونية دراسة تطبيقية على المكتبات* .الرياض المملكة العربية السعودية :مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
- بريش ,ع &.,.زيدان ,م .(07-06 03 ,2004) .دور البنوك في تطوير التجارة الإلكترونية .*الملتقى الدولي حول التجارة الإلكترونية* . كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة .
- بشرى ,س .م .(01 06 ,2010) .إمكانية تبني وتطبيق مفهوم المصارف الإلكترونيةن دراسة إستطلاعية لعينة من المصارف التجارية في مدينة الدهوك .*مجلة جامعة كربلاء العلمية*.135 .p ,(01)*08* ,
- بنك الجزائر ,ج .(2013) .*التقرير السنوي* .
- جليد ,ن &.,.بركان ,أ .(27-26 04 ,2011) .بطاقة الإئتمان وإدارة مخاطر إستعمالها كوسيلة دفع في ظل التجارة الإلكترونية .*الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية* .معهد العلوم الإقتصادية ,المركز الجامعي بخميس مليانة .
- حوالف ,ع .(2014-2015) .النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني .أطروحة دكتوراه ,كلية الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان.
- خليل ,ا .(01 01 ,2000) .الخدمات المصرفية الجديدة .*مجلة البنوك في الأردن*.300 .p ,(6)*19* ,
- زوبير عياش ، و سمية مناصرة . (3-2 12، 2013). دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحسين الأداء البنكي. *الملتقى الدولي الثالث حول الصيرفة الإلكترونية التقليدية ومتطلبات التموقع الجيد*. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي.
- طه ,ط .(2006) .*التسويق بالانترنت والتجارة الإلكترونية* .الإسكندرية، مصر :دار الفكر الجامعي.
- عامر ,س .ع &.,.سيد قنديل ,ع .م .(2012) .*التسويق الإلكتروني* .éd)الأول .(عمان الأردن :دار الفكر ناشرون وموزعون.
- عبابسة ,س .(26 12 ,2016) .وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري .*مجلة العلوم الإنسانية جامعة ام البواقي* .p ,(02)*03* , 348.

- علي ,أ .ش .(2006) .*إنعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية* .éd)الأول .(الإسكندرية، مصر :الدار الجامعية للنشر.
- علي ,ح .(2015-2016) .دور التسويق الإلكتروني في تعزيز العلاقة بين المصارف وزبائنها، حالة وكالات بنك التنمية الريفي بالشلف . رسالة ماجستير في العلوم التجارية ,كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة الجزائر .03
- غنام ,ش .م .(2007) .محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية .الإسكندرية مصر :دار الجامعة الجديدة.
- غنيم ,أ .م .(2009) .التسويق والتجارة الإلكترونية .المنصورة، مصر :المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- غياط ,ش & .,.مهري ,ع .(2013, 12 3-2) .إشكالية إعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والطموحات .الملتقى الوطني الثالث حول الصسرفة الإلكترونية التقليدية ومتطلبات التموقع الجيد .كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة أم البواقي.
- محاجية ,ن & .,.حمدي باشا ,ن .(2014) .دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تفعيل التنمية المستدامة التجربة الفرنسية نموذجا .مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية)العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، بغداد، العراق.(
- وهيبة عبد الرحيم. (2005-2004). إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- DOMINIQUE, R. (2005). Le systéme de paiement. Paris: édition economica.
- http://eapp.gov.ps/maineapp/c_dashboard/epaid. (2017, 02 05).
- LAMBIN, J., & CHANTAL, D. (2008). *MARKETING STRATEGIQUE ET BOPERATIONNEL* (éd. 7). Paris, France: Dunod.